الفصل الثالث

منهجية البحث

٣,١: التمهيد:

يتناول هذا الفصل وصفاً لمنهجية البحث، والطريقة التي اتبعها الباحث لاختيار مجتمع البحث وعينته، ووصفاً لأدوات البحث، بالإضافة إلى الطريقة الإحصائية في تحليل البيانات.

٣,٢: فلسفة البحث وتصميمه:

استخدم الباحث منهجين بحثيين هما:

١-المنهج الوصفي التحليلي: هو المنهج المناسب لهذا البحث لملاءمته لطبيعة البحث وأهدافه. وذكر المشوخي (٢٠٠٢) أن المنهج الوصفي التحليلي يقوم على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع بدون تدخل من الباحث، كما يتم دراسة الظاهرة ووصفها كمياً ونوعياً.

ويؤكد إبراهيم (٢٠١٦) أن المنهج الوصفي يُمكّن الباحث من تحديد طبيعة الظاهرة ووصف المتغيرات الكامنة في تكوين هذه الظاهرة، والتعرف على المتغيرات التي تؤثر في الظاهرة. ويعد المنهج الوصفي أنسب المناهج العلمية لدراسة العلوم الإنسانية والاجتماعية.

ويعتقد الباحث أن المنهج الوصفي عبارة عن مجموعة الإجراءات البحثية التي تتكامل فيما بينها لوصف الظاهرة أو الموضوع اعتماداً على جمع الحقائق والبيانات وتصنيفها ومعالجتها وتحليلها تحليلاً كافياً ودقيقاً؛ لاستخلاص دلالتها والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع محل البحث.

لذا، فقد قام الباحث بعرض الإطار النظري المتعلق بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بشيء من التفصيل؛ من خلال تعريف المصطلحات الواردة في المادة (١٧٦) من قانون المعاملات المدنية العماني؛ إلى جانب التعريف الدقيق للمصطلحات القانونية الواردة في مختلف القوانين ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية؛ حيث تم تعريفها من النواحي اللغوية، والشرعية، والقانونية؛ وذلك بغية الوقوف على الأسباب التي دفعت المشرِّع العماني إلى استعمال لفظة " الإضرار" عند حديثه عن المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز دون غيرها من الألفاظ المستعملة في بعض قوانين الدول.

كما تم تناول الدراسات ذات الصلة بالبحث الحالي، أعقب ذلك بيان جوانب اتفاقها مع البحث الحالي؛ هذا من ناحية، وأوجه افتراقها مع البحث الحالي من ناحية أخرى.

٢-المنهج التجريبي: وهو دراسة أثر متغير على متغير آخر بطريقة تعتمد على التحكم الكمي الصارم، وعزل المتغيرات التي يمكن أن تتدخل دون قصد من الباحث أثناء التجريب.

ويعتقد الباحث أن المنهج التجريبي في هذا البحث يكمن في إعداد البرنامج التدريبي حول المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز، ومن ثم تدريب أفراد العينة التجريبية عليه؛ على أن يتم إخضاعهم لاختبارين أحدهما يكون قبلياً، والآخر يكون بعدياً، ومن ثم يتم قياس حجم الأثر الذي يمكن قد أحدثه البرنامج على أفراد العينية التجريبية من حيث التكوين المعرفي في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز وفقاً لقانون المعاملات المدنية في سلطنة عمان.

تم أعداد البرنامج التدريبي من قبل الباحث؛ حيث تكوَّن البرنامج من ست جلسات تدريبية، وأعطيت كل جلسة مدة زمنية مقدارها ساعتين تدريبيتين؛ حيث تم تحكيم البرنامج والاختبار في صورتهما الأولية

من قبل أساتذة متخصصين في القانون المدني في جامعة صحار، وكلية البريمي الجامعية في سلطنة عمان؛ حيث بلغ عدد المحكمين (١١) مجكماً (ملحق ٣).

٣,٣: مكان البحث:

طُبِّقَ البحث الحالي على عينة من طلبة كلية القانون في جامعة صحار بمحافظة شمال الباطنة في سلطنة عمان.

٣,٤: مجتمع البحث وعينته:

تمثل مجتمع البحث الحالي من جميع طلبة كلية القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ والبالغ عددهم (٢٨٢) طالباً وطالبة حسب الإحصاءات الرسمية لجامعة صحار للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٠١٧م؛ موزعين على السنوات الدراسية الأربع؛ حسب النوع الاجتماعي والسنة الدراسية، ونوع المجموعة؛ ويوضح الجدول (٣،١) مجتمع البحث، والمتمثل في طلبة كلية القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ موزعين حسب النوع الاجتماعي والسنة الدراسية، ونوع المجموعة:

جدول ١، ٣: مجتمع البحث وعينته وأفراد العينتين التجريبية والضابطة تبعا للنوع الاجتماعي والسنة الدراسية ونوع المجموعة

السنة الدراسية	مجتمع البحث				نوع عينة المجموعة			
	النوع الاجتماعي والعمر				المجموعة التجريبية		المجموعة الضابطة	
	العمر بالسنوات حسب الفئة العمرية				النوع الاجتماعي		النوع الاجتماعي	
	الفئة	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى	ذكر	أنثى
٢٠١٤/ ٢٠١٥	١٨	١٢	٧	٣٠	٩	٢	٢	٢	٢
٢٠١٥/ ٢٠١٦	١٩	١٨	٣١	٢٠	٢٩	٢	٢	٢	٢
٢٠١٦/ ٢٠١٧	٢٠	٢٠	١٠١	١٧	١٠٧	٢	٢	٢	٢
٢٠١٧/ ٢٠١٨	اكبر من ٢١	٣٠	٦٣	١٣	٥٧	٢	٢	٢	٢
المجموع				٨٠	٢٠٢	٨	٨	٨	٨

أما عينة البحث الحالي فقد تم اختيار عدد (٤) طلبة من كل نوع اجتماعي بطريقة عشوائية من كل سنة دراسية؛ بحيث يكون مجموع أفراد العينة (١٦) طالباً وطالبة من النوعين، يتم توزيعهما على أفراد العينتين التجريبية والضابطة؛ بواقع (٨) طلبة في كل مجموعة، كما هو مبين في الجدول (٣،١) السابق.

٣,٥: أدوات البحث:

قام الباحث بإعداد البرنامج التدريبي، والاختبار اعتماداً على الأدبيات ذات الصلة بموضوع البحث الحالي، والاستفادة من المقاييس العالمية عند صياغة البرنامج التدريبي، والمواصفات العلمية عند صياغة الاختبار الموضوعي باستخدام أسئلة الصواب والخطأ كأحد أنواع الأسئلة الموضوعية؛ لتتوافق مع المتغيرات المستقلة والتابعة، ولتأصيل المفاهيم ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في سلطنة عمان؛ كما اعتمد الباحث على الأدبيات في هذا المجال من خلال الاطلاع على الكتب والدوريات والرسائل والبحوث العلمية ذات العلاقة بموضوع البحث الحالي ومنها دراسة (حسام الدين، ونابوش، ٢٠١٦)، و(الجندي،٢٠١٥)، و(زهرة،٢٠١٤)، و(بوسرور،٢٠٠٦) ، ويمكن وصف أدوات البحث في صورتها الأولية على النحو الآتي:

أولا: البرنامج التدريبي: قام الباحث بإعداد البرنامج التدريبي في صورته الأولية، والذي يتكون من(٦) جلسات موزعة على (٦) أسابيع بواقع ساعتين تدريبيتين أسبوعياً لأفراد العينة التجريبية؛ على أن يتناول البرنامج المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية في سلطنة عمان ملحق رقم (١)؛ حيث شملت الجلسات المواضيع التالية:

الجلسة الأولى: الإضرار، والخطأ، والتعدي، من النواحي اللغوية، والقانونية، والشرعية عند استعمالها في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز.

الجلسة الثانية: الفرق بين المسؤولية المدنية والمسؤولية الجنائية.

الجلسة الثالثة: الفرق بين المسؤولية العقدية والمسؤولية التقصيرية.

الجلسة الرابعة: الضرر كأساس للمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز.

الجلسة الخامسة: الخطأ كأساس للمسؤولية التقصيرية لعديم التميز.

الجلسة السادسة: المواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون الإجراءات المدنية لسلطنة عمان.

ثانياً: الاختبار: قام الباحث بإعداد الاختبار من نوع الصواب والخطأ كأحد أنواع الأسئلة الموضوعية، والمكون من (٥٠) سؤالاً لقياس الجوانب المعرفية لدي أفراد العينتين التجريبية والضابطة في نص المادة (١٧٦)، والمتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية في سلطنة عمان بصورة خاصة؛ فقد تم تطبيق الاختبار قبل البرنامج وبعده، ومن ثم قياس حجم الأثر الذي أحدثه البرنامج على أفراد العينة التجريبية ملحق رقم (٢).

لقد تصميم الاختبار على هيئة صواب أو خطأ كأحد أنواع الأسئلة الموضوعية باعتباره الأنسب من حيث سهولة الإجابة عليه من قبل أفراد العينتين التجريبية، والضابطة؛ حيث تكون من (٥٠) سؤالاً، وتم التصحيح وفقاً للإجابة الصحيحة التي وضعها المفحوص أمام كل فقرة، وتم حساب الدرجة الكلية للطالب من خلال مجموع الدرجات الكلي وهو (٥٠) درجة؛ حيث احتسبت درجة واحدة لكل استجابة صحيحة.

٣,٦: جمع البيانات وطريقتها:

-تم بالتطبيق الفعلي لأداتي البحث في العام الأكاديمي ٢٠١٧/ ٢٠١٨ في ديسمبر من العام ٢٠١٧ويناير من العام ٢٠١٨م.

-تم تطبيق الاختبار القبلي في المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز على أفراد العينتين التجريبية، والضابطة في بداية شهر ديسمبر ٢٠١٧.

– تم تدريب أفراد العينة التجريبية على البرنامج التدريبي المتعلق بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز؛ في الأسبوع الثاني من شهر ديسمبر بواقع (٣) ساعات يومياً ولمدة أربعة أيام متتالية، وفي اليوم الخامس من ذات الأسبوع تم إجراء الاختبار النهائي على أفراد العينتين التجريبية، والضابطة؛ مستفيداً من الفترة الزمنية التي أعطيت للطلبة للاستعداد لاختبار نهاية الفصل الدراسي الأول من العام الأكاديمي ٢٠١٧/٢٠١٨م. بعد الاتفاق مع أفراد المجموعة التجريبية؛ فقد اترأوا أنه يمكن تدريبهم في أسبوع واحد بدلاً من ستة أسابيع؛ ويعتقد الباحث أن ذلك ربما قد ساعد أفراد العينة التجريبية على استيعاب البرنامج التدريبي في مجال المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز بصورة أفضل، وذلك لأن المعلومات المعرفية القانونية قد تم تقديمها لأفراد العينة التجريبية بصورة متتابعة، ودون فاصل زمني كبير، وقد ظهر ذلك جلياً في الاختبار البعدي لأفراد العينة التجريبية مقارنة بنتائجهم في الاختبار القبلي.

وفيما يلي استعراض للخطوات الإجرائية للبحث:

٣,٧: اختيار منهج البحث:

اختار الباحث منهجين بحثيين أساسيين كما يلي:

أولهما: المنهج الوصفي التحليلي لتناسبه مع طبيعة البحث وأهدافه؛ حيث استهدف البحث الحالي دراسة المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان من وجهة نظر عينة من طلبة كلية القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ لذلك من المناسب الاعتماد على المنهج الوصفي بحيث يصف الباحث المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز مستعيناً بالدراسات والبحوث والنظريات العلمية، وهذا يتناسب مع ماهية المنهج الوصفي الذي يعتمد على وصف الظاهرة وتفسيرها من خلال استعراض الحقائق ذات الصلة بموضوع الظاهرة. ولجأ الباحث لاستخدام أدوات البحث لاستكمال الجانب التحليلي، وذلك لاستنباط العلاقات، والكشف عنها بين هذه الظواهر من خلال تحليل البيانات سعياً إلى تطوير

الظاهرة ألا وهي المواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز وفقاً لقانون المعاملات المدنية في سلطنة عمان موضوع البحث الحالي فيما لو أظهرت النتائج أنها بحاجة إلى تطوير.

ثانيهما: المنهج التجريبي: حيث يركز هذا المنهج على دراسة أثر متغير على متغير آخر بطريقة تعتمد على التحكم الكمي الصارم، وعزل المتغيرات الدخيلة، والتي يمكن أن تتدخل دون قصد من الباحث أثناء التجريب. لذا قام الباحث ببناء البرنامج التدريبي المتعلق بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز من خلال قانون المعاملات المدنية بسلطنة عمان، والصادر بالمرسوم السلطاني رقم ٢٠١٣/٢٩م؛ إلى جانب الإفادة من الدراسات السابقة، والكتب ذات العلاقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز.

٣,٨: اختيار مجتمع البحث وتحديد عينته:

تم اختيار مجتمع البحث الحالي من جميع طلبة كلية القانون في جامعة صحار بسلطنة عمان؛ والبالغ عددهم (٢٨٢) طالباً وطالبة حسب الإحصاءات الرسمية لجامعة صحار للعام الأكاديمي ٢٠١٨/٠١٧م؛ موزعين على السنوات الدراسية الأربع؛ حسب النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية؛ والعمر؛ وذلك لتناسبهم مع طبيعة البحث الحالي وأهدافه وأسئلته، كما يأمل الباحث من خلال هذا المجتمع البحثي، وعينته الوصول إلى تصور مقترح في تطوير المواد القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز في سلطنة عمان فيما لو أظهرت النتائج أنها بحاجة إلى تطوير هذا من ناحية، ووضع تصور مقترح من أجل نشر الثقافة التوعية القانونية بين أفراد المجتمع العماني في مجال المسؤولية التقصيرية من ناحية أخرى، وقد تم بيان أفراد مجتمع البحث وعينته في الجدول (٣،١).

أما عينة البحث الحالي فقد تم اختيار عدد (٤) طلبة من النوعين الاجتماعيين بطريقة عشوائية من كل سنة دراسية ينتمي إليها أفراد العينتين التجريبية والضابطة؛ فقد تم اختيار (٤) طلبة من كل سنة دراسية؛ بحيث يكون المجموع الكلي لأفراد العينة الحالية (١٦) طالباً وطالبة من النوعين، يتم توزيعهما على

أفراد العينتين التجريبية والضابطة؛ بواقع (٨) طلبة في كل مجموعة موزعين حسب النوع الاجتماعي، والسنة الدراسية، والعمر كما تم توضيح ذلك في الجدول (٣،١).

٣,٩: الموثوقية (جودة البيانات):

٣,٩,١: الصدق الظاهري وصدق المحتوى:

للتأكد من صدق المحتوى لأدوات البحث وأنها تخدم أهداف البحث الحالي قام الباحث بعرض أداتي البحث بصيغتهما الأولية على مجموعة من المحكمين ذوي الكفاءة والخبرة في مجال القانون وعلم النفس وبلغ عددهم (١١) محكماً. وطلب الباحث منهم تحكيم الاختبار، والبرنامج التدريبي من حيث الصياغة اللغوية، ووضوح السياق، ومدى مناسبتهما لتحقيق أهداف البحث وأسئلته، وتناسب الاختبار من حيث عدد الأسئلة، وشموليتها وتنوع محتواها، واقتراح أية تعديلات يرونها ضرورية لتحقيق أهداف البحث، وكذلك عدد الجلسات التدريبية والمدة الزمنية، ومدى تغطية البرنامج لجميع الجوانب القانونية المتعلقة بالمسؤولية التقصيرية لعديم التمييز ملحق (٣).

وأظهرت عملية التحكيم أن الاختبار والبرنامج التدريبي قد أعدا بما يتوافق مع قانون المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز موضوعاً وصياغةً، وقد صيغ بلغة عربية قانونية تتناسب مع الفئة المستهدفة.

٣,٩,٢: قياس صدق الاتساق الداخلي لأسئلة الاختبار:

استخدم الباحث طريقة ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha) لاستخلاص متوسط معاملات الارتباط بين عبارات أسئلة الاختبار (Average Inter – Item Correlation)؛ حيث قام الباحث بتطبيق الاختبار تطبيقاً استطلاعياً على عينة مكونة من (٢٠) مستجيباً من مجتمع البحث، ومن خارج عينة البحث، وأظهر معامل الثبات العام للاختبار (٠,٧٣) وهي قيمة ثبات مقبولة علمياً وفقاً للمنهجية العلمية المتبعة في الدراسات الإنسانية، وهذا يعني أن الاختبار صالح للتطبيق على أفراد العينيتين التجريبية والضابطة.

٣,٩,٣: ثبات الاختبار:

ويقصد به أن يُعطي الاختبار نفس النتائج إذا ما طُبِقَّ على عينة مختلفة أكثر من مرة في ظروف متشابهة، ويُعَرَّف الثبات بأنه: دقة القياس (عودة، ٢٠٠٢: ٣٤٥).

من أجل التحقق من قابلية الاختبار للتطبيق الفعلي على عينتي البحث فقد تم تجريبه على عينة تختلف عن عينة البحث والتي بلغ عدد أفرادها (٢٠) طالباً وطالبة يمثلون مختلف السنوات الدراسية، وأظهرت عملية الاختبار وإعادة الاختبار (Test- Retest) وبفارق زمني أسبوع بين الاختباريين، وأظهرت نتيجة الاختبار وإعادة الاختبار أن نسبة معامل الارتباط بين التطبيقين الأول والثاني قد بلغت (٠,٧٠) وهي نسبة مقبولة علمياً. وبهذا يمكن القول أن الاختبار صالح للتطبيق على أفراد العينتين التجريبية والضابطة؛ نظراً لتمتعه بصدق وثبات مقبولين من الناحية الإحصائية العلمية.

٣,١٠: الخلاصة:

قام الباحث بعملية مراجعة البيانات وترميزها، والتي تم الحصول عليها من خلال تطبيق الاختبار على أفراد العينتين التجريبية والضابطة قبل البرنامج التدريبي وبعده، واتبع الباحث الخطوات التالية في معالجة بيانات البحث:

أولاً: قام الباحث بتصحيح الاختبار القبلي، والبعدي لأفراد العينتين التجريبية والضابطة قبل البرنامج التدريبي وبعده، ثم تفريغ الدرجات التي حصل عليها أفراد العينتين التجريبية والضابطة في الجدول المعد لذلك.

ثانياً: تم إدخال البيانات في الحاسب الآلي باستخدام البرنامج الإحصائي المسمى بالحزمة الإحصائية في العلوم الاجتماعية (Statistical package for social science)، ويرمز له اختصاراً بـ (SPSS)؛ لتحليل استجابات عينة البحث وتفسيرها، والربط بينها لإيجاد العلاقة بين متغيرات البحث.

ثالثاً: تمت صياغة المقترح، والتوصيات بناءً على نتائج تحليل اختبار المسؤولية التقصيرية لعديم التمييز، واستخلاص العلاقات بين المتغيرات.

كما اعتمد الباحث في تحليل البيانات على الأدوات الإحصائية التي تتناسب مع طبيعة هذا البحث، كاستخلاص المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، وتحليل الانحدار الخطي التسلسلي، واختبار ت T-(test)، واختبار كاي٢ (Chi-Square Test of Independence)، ومعامل ارتباط بيرسون.

UNIVERSITI SAINS ISLAM MALAYSIA
جامعة العلوم الإسلامية الماليزية
ISLAMIC SCIENCE UNIVERSITY OF MALAYSIA